المحاضرة الثالثة:

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجاهات النظرية التقليدية

1- الواقعية الكلاسيكية Realism

تستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار **نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز**، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى **مكيافيللي** أن السياسة هي صراع مصالح من أجل ضمان البقاء وهذه المصالح غالبا متناقضة وليست منسجمة.[1] وهذا ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة **هوبز**، حيث يرى أن الانسان يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (وهو نفس المسعى بالنسبة للدولة).[2] وهذا من أجل تحقيق هدف السلام والأمن القومي.

فالدولة وفق هذا المنظور تسعى في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوّة العسكرية في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، فهي أساس تحقيق الأمن من خلال التفوق والهيمنة، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك الدولي،[3] وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي.[4] ومنه فان الواقعية الكلاسيكية تسلم بفكرة الفوضى في العلاقات الدولية ولا تتوقع حصول التنظيم الدولي في ظل اختلاف المصالح، وسعي الدول لتحقيق هذه المصالح. فالعناصر الفاعلة في المسرح الدولي هي الدول وفقط، فالسيادة تعني بأنه لا عنصر فوق الدولة يستطيع أن يجبرها على التصرف بطريقة محددة، وعلى العناصر الأخرى كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات أن تعمل ضمن اطار العلاقات ما بين الدول.[5]

---

[1] محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية واللبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص 104.

[2] دايفد باوتشر، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية- من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر**، ترجمة: رائد القانون، ط 1، بيروت: نشر المنظمة العربية للترجمة وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013، ص 295.

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص ص 28، 29.

[4] Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski, **International Theory : Positivism and Beyond**, First p, New York : Cambridge University Press, 1996, P 51,52.

[5] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 07.

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة واقعيا، فيرون أن الهيئات الدولية القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي، فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية بالنسبة للدول قادرة على اخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتبارا الى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فان استمرار سياسة القوّة وغياب الأمن والتنظيم يخيم على السياسة الدولية، وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي- الأخلاقي. فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجرى سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما هو محقق فعلا .

وأهم من وضع أسس الواقعية السياسية **هانس مورغنثاو** Hans Morgenthau ، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم– الصراع من أجل السلطان والسلام"، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي.[6] فالقوّة هي جوهر السياسة سواء الداخلية أو الخارجية،[7] ولفهم أي صراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر المُحَدِّد، فهو يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المحرِّكة للأفراد والمجتمع سياسيا، والمتمثلة في الدوافع المصلحية،[8] التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، وهو لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدوليـــة. فتركيبة وبنية النظام الدولي الفوضوية في ظل إنعدام وجود وحدة سياسية تستطيع فرض سلطتها على الوحدات الأخرى، فلا يحيق لأي دولة أن تأمر الدول الأخرى المساوية لها في السلطة والسيادة والقوة، كما لاتوجد آليات إجبار وإرغام لإذعان وإنصياع هذه الدول،[9] في حين يضفي الفرنسي **ريمون آرون** Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السوسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، فهو يفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام الداخلي يتميز بالتكامل والانضباط نظرا لاحتكار السلطة لوسائل العنف والاكراه، في حين يبقى النظام الدولي فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة أو دولة عالمية، في ظل وجود تعدد لمراكز القوّة، ويرى بأن الأمن يتحقق بالقوة

---

[6] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 69 - 71.

[7] Jean-Jacques Roche **, Théories Des Relations Internationales** , 4° edition , Montchrestien edition entièrement refonddue , 2001 , pp 38 – 42.

[8] هانز مورجنتاو، **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، الجزء الأول، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ص 28، 29.

[9] جوني عاصي، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، ط 1، رام الله: معهد غبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2006، ص 19.

الذاتية للدولة أو بضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن ، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى.[10]

ويذهب **ستانلي هوفمان** Stanly Hoffman أيضا في نفس الاتجـــاه، حيث يعتبر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختـلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية المشابهة لسلطة مؤسسات الدولة في النظام الدولي،[11] فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشتمل على وحدات متمايزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، وهي تخول اللجوء الى العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي.

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية للواقعية في النقاط التالية:[12]

- الدولة مستوى ووحدة تحليل مركزية كونها الفاعل الوحيد في النظام الدولي.
- الاعتقاد بانسجام وتماسك الدولة داخليا، وعدم تأثير ذلك ايجابا أو سلبا على السياسة الخارجية للدولة.
- الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والسياسة الدولية، فلا يمكن أخلقة أخلقة العلاقات بين الدول.
- العلاقات الدولية تتميز بالصراع الدائم نتيجة التناقض الدائم في المصالح.
- الدولة لا تفضل اطلاقا المواقف الأخلاقية على حساب المصالح الوطنية.
- فوضوية النظام الدولي نتاج غياب سلطة مركزية فوق الدولة تمتلك وتحتكر القوّة.

2- التنظيم الدولي في الواقعية الجديدة/ البنيوية Neo-Realism

ظهـــــر هذا التيار مع نهاية السبعينات، ويرتكز على أهمية بنية النظام الدولي كأثر فاعل في سلوكيات الدول، فينظرون الى هيكل النظام الدولي الفوضوي كسبب رئيسي للحرب واللا-أمن، ولا يرجعونه الى طبيعة الانسان الغريزية كما يرى الكلاسيكيون، حيث يرى **كينيث ولتز** Kenneth Waltz (وهو أهم منظري هذا التيار) أن الأمن والنظام داخليا بالنسبة للمواطنين هو من مهمة

---

[10] Charles Philippe David et Jean Jacques Roche , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002 pp 90-91

[11] بلقاسم كرمني ، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي** ، المغرب : مطبعة فضالة ، ط1 ، [د.س.ن] ، ص 72 .

[12] عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، الجزائر : دار الخلدونية ، ط1 2007، ص ص 140 – 141 .

الدولة،[13] فهناك سلطة تحفظهما داخليا، غير أن هذه السلطة غائبة خارجيا في النظام الدولي، وهو ما يجعل من الأمن والنظام غائبين ولن يتحقق الا **بالعون الذاتي** Self Help، وهو ما يعني سعي الدول لتحقيق أمنها فيحدث التنافس الذي سيزيد من حالات انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى، فينشأ عن ذلك وضع سياسي دولي معقد يطلق عليه " **المعضلة الأمنية"**. فالدول تتصرف انطلاقا من الحالة الفوضوية المتأصلة في السياسة الدولية،[14] حيث أن بنية النظام الدولي تجبر الدول التي تحاول فقط أن تكون آمنة، على التصرف بعدائية تجاه بعضها البعض.[15] في هذا الإطار يرى **والتز** بأن قوة الدولة مرتبطة بقوتها المادية، وذلك على خلاف باري بوزان Barry Buzan الذي يرجعها إلى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي.[16]

والتي يعتبرها أنصار هذا التيـــــار حالة مرضية مزمنة في السياسة الدولية، وفي هذه الحالة فان نظام توازن القوى الذي يعطيه الكلاسيكيون كحل لهذه المعضلة يصبح غير مجديا لإنهائها، وفي هذا الإطار يرى **ولتز** أن الحل للمعضلة الأمنية (ولو نسبيا) هو قيام علاقات تعاون تقلل من حدة الخلاف والصـــراع الدولي.[17] فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. وبالتالي فهي تخلق تنظيم وتعاون نسبي وليس تنظيم دولي بأتم معنى الكلمة.

أما بعض الواقعيين الجدد (اللبراليين) فقد استمدوا بعض الحلـــول من قواعد اقتصاد السوق والتجارة الدولية، فهذا الوضع الدولي شبيه بالوضع الاقتصـــادي الذي تلجأ فيه بعض الدول والمنظـــومات الاقليمية الاقتصادية الى فرض قواعد حمائية على منتجاتها لمواجهة المنافسة الخارجية في اطار قواعد اقتصاد السوق الحرة، وهنا يعتبر انشاء منظمة التجارة الحرة GAAT كهيئة فوقية مهم جدا لإنهاء التجاوزات تفاديا لانهيار نظام التجارة الدولية.

---

[13] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

[14] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 144.

[15] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 28.

[16] Alex Macleod , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , **" les etudes de sécurité "** In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances** , Québec : Athena Editions , 2007 , p 362 .

[17] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 54.

3- مسالة التنظيم الدولي في النظرية اللبرالية:

- **اللبرالية (المثالية): Liberalism**

الجذور الفكرية للاتجاه اللبرالي تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبالتحديد لأفكار الفلاسفة المثاليين لكل من **ايمانويل كانط** Immanuel Kant **وجريمي بينثام** Jeremy Bentham، وتقوم على أسس عقائدية ميتافيزيقية وأخلاقية، وذلك بقياس وتشبيه العلاقات الدولية بالعلاقات الإنسانية القائمة على الضمير والأخلاق، مع توافق المصلحة العليا للفرد مع المصلحة العليا للدولة،[18] حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل إقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، فدعا **كانط** الى فكرة السلام الديمقراطي وقيام نظم ديمقراطية تجنح الى السلم، فالحروب لا تقوم بين الدول الديمقراطية (الشعوب الحرة)، خاصة عند تأسيس دستور جمهوري يعطي المواطنين حق إعلان قرار الحرب.[19]

فاللبرالية تركز في فرضية السلام الديمقراطي على العلاقة بين المجتمع والدولة وأثرهما على السياسة العالمية، فالسلوكيات الخارجية للدولة هي في النهاية نتاج التفاعلات المجتمعية الداخلية،[20] فتبني النظام الديمقراطي يجعل الدول مقيدة في نشاطها الخارجي بقوانين داخلية تحد من اندفاعها نحو الصراعات والحروب،[21] فرغم أن اللبراليون يقرون بوجود الفوضى في النظام الدولي، غير أنهم يعتقدون بأن هذه الفوضى ليست حاسمة أو دائمة، فهم يؤمنون بدور القانون الدولي والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في إحلال السلم والأمن الدوليين ومنه التنظيم الدولي، فالعلاقات الدولية يمكن أن تبنى على أساس الاحترام المتبادل الناتج عن احترام القانون الدولي وتطور التجارة الدولية والاعتماد المتبادل وغيرها من القضايا والمصالح التي تقرب بين الدول.[22]

المؤسسات الدولية تعمل على تعزيز أُطُر التعاون والتنافس السلمي بين الدول، ودعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها ، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية ، فهذه القواعد والنصوص القانونية في إطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات

---

[18] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 93 -98.

[19] دايفد باوتشر، مرجع سابق، ص ص 534- 537.

[20] Beate Jahn, **Classical Theory in International Relations**, First p, New York : Cambridge University Press, 2006 P 80.

[21] محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بالحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص 168.

[22] نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط 1، الدوحة: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016، ص 48.

النزاعيّة.[23] أكد **دوجلاس هارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، فالمؤسسات الدولية التي طورها الغرب برهنت على قيمتها في مواجهة المشاكل، خاصة تحدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي، على غرار الاتحاد الأوربي EU وحلف الأطلسي NATO ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE.[24]

في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** William Penn مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين. حيث اتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها. وتعضدت أفكار الفلاسفة المثاليين بأفكار الرئيس الأمريكي **ولسون** مع بداية القرن العشرين، عندما نشر **المبادئ الأربعة عشر** التي كانت تهدف الى اقامة نظام دولي عادل يقوم على التنظيم ويسوده الأمن والسلام والاستقرار. وكذا افكار **إمريك كروتشيه** Emeric Crucé المتعلقة بدعم التجارة من أجل الوصول الى ترابط المصالح لتفادي لجوء الدول الى العنف.[25]

وساد التيار اللبرالي في الفترة بين الحربين العالميتين، حيث قامت اللبرالية على رفض الأفكار السائدة والواقع الدولي، فرفضت الأفكار والسياسات الدولية القائمة على **السباق نحو التسلح، وتوازن القوى** و**التحالفات السرية واستخدام القوة وتقسيم العالم** وغيرها، ودعت مقابل ذلك الى ضرورة **تناسق المصالح والتزام الدول بالحقوق والواجبات الدولية**، ودعم أسس **الثقة** بين الدول من خلال **الراي العام ودعم التعاون الاقتصادي** ، وخضوع الأفراد الى **القوانين** المنظمة للمجتمع ومنه الدول، ودعم قيام النظم **الجمهورية اللبرالية** وقيام تحالف الشعوب الحرة والنظم الكنفدرالية.

وتطورت اللبرالية مع أفكار كل من **سيوم براون** Seyom Brown ، **وبروس روسيت** Bruce Russet و**مايكل دويل** Michael Doyle ، حيث يؤكد الأخيران على أن التحليل الأمني يجب أن يستند

---

[23] John Mearsheimer , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 , p p 16 - 17

[24] عامر مصباح ، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى** ، مرجع سابق ، ص ص 92-97

[25] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، ط 1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 18، 19.

الى المتغير الديمقراطي، لأن توسيع وانتشار النظم الديمقراطية والفكر الديمقراطي وترسيخه، سيساهم في تكريس أطر السلام والأمن والتعاون الدائم ومنه بناء تنظيم دولي، فـــ **مايكل دويل** يعتمد في تحليله على ثلاث مبـــادئ أساسية: التمثيل الجمهوري الديمقراطي، الالتزام بحقوق الانسان، دعم الترابط العابر للحدود الوطنية. في حين يفسر **بروس روسيت** السلوكيات الأمنية للدول على أساس أن صانع القرار لا ينتهج العنف، وذلك انطلاقا من اعتقاده بأن صانع القرار في الدول الأخرى له نفس النهج نتيجة التوافق المسبق في القيم.[26] وهو ما يعرف بـــ **"النموذج الثقافي المعياري"**، كما أنه يصعب على صانع القرار اتخاذ قرار عنيف من جهة ثانية لأنه يتطلب موافقة الشعوب، وهو ما يطلق عليه " **النموذج الهيكلي المؤسساتي"**، ومنه تصبح مسألة الأمن مشتركة بين الدولة والمجتمع (علاقة الدولة بالمجتمع).

- **المجتمع** ----- نشر الفكر الديمقراطي ---النموذج الثقافي المعياري.
- **الدولة** -----بناء النظام الديمقراطي ---النموذج الهيكلي المؤسساتي.

فاللبراليون يعتبرون التفاعلات الدولية نتاج دور العديد من الفواعل على غرار دور المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة الى الشركات والشبكات والمعايير المؤسسية المرتبطة بالمنظمات الدولية.[27] ويعتقد اللبراليون أن الأنظمة البيروقراطية هي التي تهيمن على عملية صنع القرار داخل الدولة، في حين تتسم العلاقات بين الدول بفرص التعاون التي يجب استغلالها من خلال تهيئة الأجواء التي تمكن من تحقيق التعاون على أفضل وجه،[28] اعتمد اللبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين لتحقيق التنظيم الدولي، تتمثل الأولى في **دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي**، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى **أنظمة لبرالية اقتصادية**، أما الثانية فتتمثل في **زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية** أو **ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول** تساهم في تجسيد التنظيم الدولي.

4- التنظيم الدولي في اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) Neo-Liberalism

[26] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 98 - 102.

[27] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 101.

[28] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 08، 09.

تطورت في سبعينات القرن العشرين مع اسهامات كل من **روبرت كيوهان** Robert Keohane ، و**جوزيف ناي** Joseph Nye ، وذلك انطلاقا من تطور نظرية الاعتماد المتبادل وترابط اقتصاديات الدول.[29] فيركزون على دور المؤسسات العبر قومية (مثل منظمة التجـــارة العالمية) في نشر القيـــم المشتركة، ومنه التأثير على سلوك الدول، فـــ **روبرت كيوهان** يرى بأن المؤسسات المشتركة تلعب دورا مهما في توفير الاتصال المستمر وتبادل المعلومات بين الوحدات السياسية.[30] مما يؤدي الى دعم الثقة وتنسيق السياسات والمعاملة بالمثل، وكذا تقاسم القيم والمعايير لدعم الاندماج والترابط، والتي ستؤدي في النهاية الى وضع حواجز للصراع والخـــــلاف، وهو ما يعبر عنه بـــ **" الاعتماد المتبادل المركب"** وهي أقرب الى فكرة **كارل دوتش** في دور **العملية الاتصالية** والتواصل بين الأفراد والمؤسسات في دعم عملية الاندماج والتكامل.[31]

أما **أرنست هاس** Ernest Haas فقد ركز على دور **التعاون المجتمعي والسياسي** وتجاوز المستوى التكنوقراطي في عملية الاندماج والتكامل، ويستند في ذلك الى تجربة الاتحاد الأوروبي التي نجحت في التحول من خلال **عملية التجربة والتعلم** من التعاون في مجال الفحم والصلب، الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي الأخير الى الاتحاد الأوروبي.[32]

ويعتقد أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) أن قوّة المؤسسات الدولية لا تبرز في إجبار الدول للإذعان الى قواعدها ونصوصها القانونية باعتبارها كيانات سياسية تتموقع فوق الدول، ولكن لأنها تعمل تدريجيا على **تعزيز أُطُر التعاون** والتنافس السلمي بينها، وتدعم **احترامها لمختلف القواعد** التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة. ويمكن النظر الى العالم باعتباره نظام لأقاليم لها أساس جيوبوليتيكي (إقليم أوروبا، إقليم الشرق الأوسط، إقليم شرق آسيا ...).[33]

إن أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) يحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى هذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية، فقد قاموا بدراسة **الاقتصاد الجزئي** للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث

---

[29] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 95، 96.

[30] محمد عقيل وصفي، مرجع سابق، ص 107.

[31] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 136- 138.

[32] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 165، 166.

[33] جهاد عودة، **الصراع الدولي – مفاهيم وقضايا**، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 23.

أن **تَدخُل الدولة** وقِيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، هذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ ، ومثل هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس، غير أن وجود **المؤسسات والأنظمة الاقليمية والدولية** كفيل بحل هذه المشاكل **وتعويض غياب هذه السلطة**.